دور الجامعات المصرية تجاه مجتمع المعرفة

اعداد

لمياء صلاح علي محمد

مستخلص

هدف هذا البحث إلى تعرف مجتمع المعرفة ودور الجامعات المصرية تجاهه وتأتى أهمية هذا البحث من الدور الذى ستقدمه الجامعات المصرية والجهود التى تبذلها للقيام بهذا الدور فى ظل وجود مجتمع المعرفة ,واستخدم البحث المنهج الوصفى والذى يتم من خلاله رصد دور الجامعات المصرية تجاه مجتمع المعرفة وجمع المعلومات وتنظيمها وتصنيفها وتحليلها بدقة للوصول إلى أفضل النتائج والتوصيات, وارتكز البحث على عدة مصطلحات منها (الدور , مجتمع المعرفة) وبناء على ذلك قدم البحث مجموعة من التوصيات والمقترحات منها : توفير المناهج والكورسات على الشبكة العنكبوتية , التوسع فى نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد , سن القوانين التى تسهل من الاستفادة من البيئة المحلية وإنشاء صندوق تعاون دولى معرفى بين مختلف الدول لتبادل الخبرات والتجارب والنتائج ذات الصلة بمجتمع المعرفة . القيام بمشروعات تنمية مهنية مستدامة للخريجين من خلال رابطة خريجى الجامعات المصرية وغيرها. إنشاء شبكة انترنت لتسهيل التواصل والإتصال بين الطلاب بعضهم البعض وبين الطلاب ومعلميهم .

الكلمات المفتاحية : تعريف الدور , الجامعة , مجتمع المعرفة

The role of Egyptian Universities towards knowledge society

Lamia Salah Ali Mohamed

Abstract

The aim of this research is to know the knowledge society and the role of Egyptian universities towards it. The importance of the research comes from the role that Egyptian universities will provide and the efforts they make to play this role in the presence of the knowledge society. The research used the descriptive method through which the role of Egyptian universities towards the knowledge society is monitored and the information collected and organized. And classifying and analyzing them accurately to reach the best results, and recommendations, and the research was based on several terms, including (role, knowledge society) and accordingly the research presented a set of recommendations and suggestions, including: providing curricula and courses on the web, expanding the open and distance education system, enacting Laws that facilitate the benefit from the local environment and the establishment of an international knowledge cooperation fund between various countries to exchange experiences, experiences and results related to the knowledge society. Carrying out sustainable professional development projects for graduates through the Egyptian Universities Alumni Association and others. Establishing an internet network to facilitate communication and communication between students and each other and between students and their teachers.

Keys words : The definition of role , university , knowledge society

مقدمة البحث :

إن الحديث عن ثورة المعرفة والمعلوماتية إنما هو إدراك للنمو المستمر والتراكم المزدحم للمعلومات فى مختلف مجالات النشاط الإنسانى وأحوال المجتمعات , وعوالم الطبيعة والألوان . وهذا الرصيد المعلوماتى فى حالة تغير وتطور, وتصحيح وتغيير واستبدال , يتسم بالإتساق والتناقض , بالتبسيط والتعقيد , وبالجزئيات والكليات , بالمعلومات الخامدة والفاعلة , بتعدد المصادر والمرجعيات, بالنسبية فى سياق الزمان والمكان , بتعرف العلوم , وبإدراك القصور فى العلوم , والحسب للمجهول وما يمكن أن يأتى به من جديد أو مفاجئات (شبل بدران , 2012) .

إن توليد ونشر وتوظيف المعرفة لم تصبح بعد من السمات الرئيسية لمؤسسات التعليم فى الوطن العربى فيما عدا بعض الاستثناءات القليلة . وبالتالى يتحتم أن تصبح هذه الوظيفة وظيفة رئيسية لمؤسسات التعليم وخاصة التعليم العالى . وهكذا يصبح البحث الاساسى والتطبيقى فى العلوم الطبيعية والإنسانية هو القوة المحركة فى هذا المجتمع حتى تصبح مؤسسات التعلم قادرة على مجاراة الزخم المعرفى المنجز فى بقاع العالم المتقدم (زايرى بلقاسم ,2005).

ويعد التعليم الجامعى فى معظم دول العالم الركيزة الأساسية التى تبنى عليها حضارة الأمم وحياة المجتمعات سواء فى الوقت الراهن أو مستقبلاً إذ أنه حلقة الوصل بين المدرسة والحياة المهنية والعملية وسوق العمل . ففى ظل التغييرات المتسارعة من انفجار معرفى وظهور تخصصات جديدة وثورة معلوماتية واعتماد الاقتصاد العالمى على الأفكار وتبنى نموذج اقتصاد المعرفة يصبح لزاما على الجامعة تطوير النماذج المعرفية على اختلاف أشكالها . فالتعليم الجامعى المساهم الأساسى فى إيجاد الأنشطة المجتمعية والقادر على تطويرها ، فهو المنوط به إعداد القوى البشرية المنتجة فى المجتمع فالجامعة مؤسسة تعليمية مهمتها الاساسية إكساب الأفراد أسس المعرفة ومساعدتهم على مواجهة الانفجار المعرفى ، وعلى هذا يقع على عاتقها تطوير المعرفة لتصبح عضو فاعل فى مجتمع المعرفة.

فلا يوجد اختلاف حول أهمية الجامعة ودورها فى التطوير والتنمية لمجتمعاتها والإرتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة وتعظيم المسئولية الملقاة على عاتق الجامعة , وبصورة خاصة فى الدول العربية . فإن الجامعة يجب أن تقوم بعمليات مراجعة وتقويم

الأوضاع المجتمعية ولا سيما تلك المتصلة بالجوانب المعرفية , ووضع استراتيجيات فاعلة لتعرف أوضاعها الحالية وتحديد ما يواجهها من تحديات , وبالتالى تحديد المسارات التى تضمن لها المساهمة فى بناء مجتمع المعرفة (عفاف محمد جايل , 2015). وإذا كانت الجامعة مصدرا للمعرفة بشتى ألوانها فهى تعد أيضا موجهة للمعرفة دافعة لقاطرة التنمية الشاملة ، وذلك من خلال ما تنتجه من معرفة بهدف رفع مستوى خريجيها ، بما يلبى متطلبات سوق العمل ، فأصبحت الجامعات فى عصرنا الحالى تواجه تحديات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات بصفة خاصة ، وعليه لابد أن تهتم الجامعات بإعداد الكوادر البشرية لمواكبة التغييرات المعاصرة ومتطلبات العصر الذى يتطلب مستوى عاليا من القدرات والمهارات والتفكير العلمى القادر على تطوير نفسه ، وعلى التكيف مع المستجدات وتطورات العصر(أحمد سيف حيدر , 2008).

مشكلة البحث :

فرض مجتمع المعرفة نفسه بقوة على حركة تطور المجتمعات , وبالتالى صار تنظيم المعرفة وإنتاجها ونشرها وتوظيفها من أبرز مهام التعليم , وهنا يبرز الدور الجوهرى للتعليم فى عملية بناء المعرفة , التى هى أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) , كما صار التعليم بمثابة البنية التحتية للتنمية , فهو الأساس فى إنتاج ونقل وتوظيف المعرفة , وكذلك الإرتقاء بالعقل و الأداء الإنسانى . وتمشيا مع الاتجاهات العالمية فى ديمقراطية التعليم بإتاحة فرص التعليم المتميز للمجتمع , أصبح هناك تحد لأنظمة التعليم المعاصرة فى مختلف المجتمعات الدولية مما أحدث تغييراً كبيرا فى دور المؤسسات التعليمية وخاصة بعد شيوع الانترنت فى التدريس والتعليم فى الدول المتقدمة وظهور ما يعرف ب "بيئات التعليم المبنية على الانترنت" , لذا كان منطقيا أن تستجيب أنظمة التعليم للمستحدثات التكنولوجية بإجراء تغييرات جذرية بها حتى تستطيع تحقيق أهداف مجتمع المعرفة (منال صبحى محمد , 2012).

تتميز مجتمعات المعرفة بأن المعرفة تشكل فيها أهم المكونات التى يتضمنها أى عمل أو نشاط , وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة , وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التى أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات , ويتسم مجتمع المعرفة بكون المعرفة لديه من أهم المنتجات أو المواد الخام وقد أصبح

ينظر إلى مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذى تغلب عليه الصفات التالية (منال صبحى محمد , 2012):

1- المعرفة هى المصدر الرئيس المؤثر والفاعل فى الحياة اليومية للأفراد والمجتمع ، والسياسة العامة .

2- تشتمل المعرفة على العلوم ، والانسانيات ، والتكنولوجيا ، والبحث العلمى ، والتنمية البشرية ، والإبداع والتربية واللغات والأدب والفنون ، والثقافة التقليدية والمستترة.

3- تختلف المعرفة عن المصادر المادية الأخرى ليس فى أنها غير قابلة للنضوب وحسب، بل أنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين .

4- يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها , وتحويلها ونشرها واستخدامها من أجل التنمية البشرية .

5- يهيئ مجتمع المعرفة الطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد فى رخائها .

6- إن مجتمع المعرفة دائب التطور والتغير نحو الأفضل ، ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد .

7- المعرفة هى المصدر الرئيس للقوة السياسية لمجتمع المعرفة .

8- للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة ، وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيسي للإنتاج والإبداع .

9- مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث ، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر.

حيث يرتبط مجتمع المعرفة بمفهوم مجتمع التعلم الذى يتيح فرصا للفرد ليتعلم ليعرف، ويتعلم ليعمل ويتعلم ليعيش مع الآخرين ، ويتعلم ليشارك الآخر ، وذلك يتطلب ضرورة وجود شريحة عريضة من المجتمع على مستوى تعليمى عال ومتطور ، وهذا يمثل تحديا لنظم التعليم العربية ومنها مصر ويلقى عليها مسئولية تطوير نفسها بحيث تصبح مجتمعات منتجة للمعرفة (محمد إبراهيم منتصر ,2014).

فبالرغم مما تبذله الجامعات المصرية من جهود لتحسين الأداء الجامعى ، الإ أن هناك عديداً من الدراسات أجريت فى جمهورية مصر العربية عن التعليم الجامعى ومشكلاته تبين أن كثيراً من المشكلات والظواهر السالبة فى الوسط التعليمى الجامعى ترجع إلى

قصور الجامعة عن أداء دورها إزاء مجتمع المعرفة ، فأشارت دراسة (وفاء إبراهيم صادق، 2015) إلى أن التعليم العالى المصرى يعانى من بعض المشكلات التى تحول دون قيامه بمهام إنتاج ونشر المعرفة منها (وفاء إبراهيم الصادق , 2015) :

1- انفصال النشاطات المعرفية وعدم تكاملها .

2- ضعف قدرته على مواجهة التحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية وتدويل التعليم .

3- ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى وتزايد الطلب الاجتماعى عليها.

4- الأعداد الهائلة من الخريجين غير المناسبين لمستجدات العصر .

5- تتسم مؤسسات التعليم العالى فى معظم الدول العربية ومنها مصر بالحداثة ، نتيجة لذلك فإنها تحتاج لوقت طويل لترسخ بنيتها المؤسسية وتجود دورها المعرفى .

كما بينت نتائج دراسة (حسن مصطفى حسن ،2019) ضرورة إعادة النظر فى مفهوم المعرفة باعتبارها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادى المرتفع وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتكاملة ، وتدنى الوضع المعرفى لمصر والذى تسبب فى إحداث فجوة معرفية بينها وبين الدول المتقدمة ، واتسعت هذه الفجوة المعرفية لتصبح بين مصر وبين بعض الدول العربية ذات الترتيب العالى فى التصنيفات العالمية على حد سواء ، وضعف قدرة وكفاءة التعليم الجامعى المصرى – بوضعه الحالى – على تلبية متطلبات بناء اقتصاد المعرفة (حسن مصطفى حسن , 2019).

فى حين توصلت دراسة (كريمة محمود شاكر, 2014) إلى :

- أهمية الدور التنموى للجامعة وأهمية تضمين ذلك الدور من خلال وظائف الجامعة لمواكبة عصر المعرفة .
- عدم تحقق الدور التنموى للجامعة بالشكل المنشود بجميع الكليات العملية والنظرية .

وتوصلت دراسة (ميادة السيد حسين , 2017) إلى أن هناك عدداً من المتطلبات الواجب توافرها لبناء اقتصاد المعرفة من أهمها تطوير التعليم الجامعى , وإنشاء نماذج وصيغ مؤسسية للعلم والتكنولوجيا , كما توصلت الدراسة إلى ضعف قدرة مشروعات تطوير التعليم الجامعى على تحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها , وضعف قدرة منظومة التعليم الجامعى الحالية على تحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة , علاوة على ضعف عناصر النجاح كاملة بالنسبة لحدائق التكنولوجيا المصرية , حيث

أن هناك ضعفا فى علاقتها المباشرة والرسمية مع الجامعات المصرية الحكومية , بالإضافة إلى بعد موقعها الجغرافى عن الموقع الجغرافى للجامعات .

كما خلصت دراسة (منال صبحى محمد ،2012) إلى اتفاق نظامى التعليم المفتوح والتعليم عن بعد على ضرورة توفير فرصة التعليم لمن يرغب دون قيود ، وأن هناك عديد من التحديات التى تواجه تطبيق نظامى التعليم المفتوح والتعليم عن بعد ، وأوصت ببناء مجتمع المعرفة وتوفير متطلبات بنائه .

وبذلك تتحدد مشكلة البحث فى أن الجامعة مطالبة بإعداد وتخريج نوعية جيدة من المتعلمين لا تملك المعرفة وأدواتها فحسب ، بل تملك القدرة على التعلم مدى الحياة ، وتطوير مهاراتها فى ظل تنامى مجتمع المعرفة والمستجدات المتطورة .

وفى ضوء ما سبق يمكن صياغة المشكلة فى التساؤلات الاتية :

- ما دور الجامعات تجاه مجتمع المعرفة ؟ ويتفرع إلى تساؤلات فرعية هى :
- ما مجتمع المعرفة ؟
- ما سماته ؟
- ما هى أبعاده ؟
- ما عوامل انتشاره ؟
- ما متطلباته ؟
- ما ميزاته ؟
- ما واقع دور الجامعات المصرية تجاه مجتمع المعرفة ؟
- ما الجهود التى تبذلها الجامعات المصرية فى ظل مجتمع المعرفة ؟
- ما المقترحات والتوصيات لتفعيل جهود الجامعة فى ظل مجتمع المعرفة ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث الحالى إلى تعرف مجتمع المعرفة وتعرف دور الجامعات المصرية فى ظل مجتمع المعرفة .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث الحالى فى الدور الذى ستقدمه الجامعات المصرية ومدى إسهامها فى ظل وجود مجتمع المعرفة , والجهود التى تبذلها الجامعة للقيام بهذا الدور.

منهج البحث :

يعتمد البحث الحالي بحكم موضوعه على استخدام المنهج الوصفى نظراً لملائمته لموضوع البحث . '' فهذا المنهج لا يقتصر على جمع البيانات وتنظيمها , وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها , والربط بين مدلولاتها , للوصول إلى استنتاجات تسهم فى فهم الواقع وتطويره . وفى إطار هذا المنهج يمكن تحديد العوامل والعلاقات المرتبطة بمشكلة البحث وتفسيرها..،(ديو بولد ب فان دالين ,1996)

مصطلحات البحث:

الدور لغويا: قد يكون مصدرا فى الشعر ، وقد يكون دورا واحدا من دور الحمامة ودور الخيل , وغيره عام فى الأشياء (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزى , 2005).

ويشير الدور لغة إلى الإضطلاع بمهمة (على بن الحسن الهنائى , 1987).

ويمكن تعريف دور الجامعة إجرائيا بأنه مجموعة الإجراءات والواجبات الجديدة التى تقوم بها الجامعة واقعيا تجاه مجتمع المعرفة .

مجتمع المعرفة:

هو ذلك المجتمع الذى يحسن استعمال المعرفة فى تسيير أموره واتخاذ القرارات السليمة و الرشيدة ، وهو أيضا المجتمع الذى ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها ، ليس فى بلده فقط بل فى أرجاء العالم كله (فرانشيسكو خافيير, 2011).

إجراءات السير فى البحث :

- بالإطلاع على أدبيات البحث التربوى والدراسات السابقة تم وضع الإطار العام للبحث الذى يشمل : المقدمة , والمشكلة , الأهداف , الأهمية , المنهج , المصطلحات, والإجراءات , وهذا ما تم تناوله فى الخطوة الأولى .
- من خلال الإطلاع على البحوث والدراسات السابقة تم رصد تعريف لمجتمع المعرفة ,أبعاده , متطلباته , ميزاته , سماته ,العوامل التى ساهمت فى إقامته وهذا ماخصصت له الخطوة الثانية .
- من خلال الإطلاع على الأدبيات والمراجع تم عرض واقع الجامعات المصرية ودورها فى ظل مجتمع المعرفة والجهود المبذولة لتطوير التعليم الجامعى وهذا ما تم طرحه فى الخطوة الثالثة .

- فى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج خاصة بواقع قيام الجامعة بدورها فى ظل مجتمع المعرفة تم تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات وهذا ما تم طرحه فى الخطوة الرابعة والأخيرة .

الإطار النظرى للبحث :

لقد بات واضحا اليوم أننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعى يعتمد فى نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة , إذ تتعاظم مكانة صناعة المعرفة وأهميتها بوصفها الركيزة الأساسية فى بناء الاقتصادات الحديثة , وتعزز قوة الأنشطة المعرفية لتتبوأ أكثر المفاصل حساسية وتأثيرا فى منظمة الإنتاج الاجتماعى . لذا فقد عُدت المعرفة أهم مظاهر القوة فى عالم الغد , لما لها من دور فاعل ومؤثر فى إعداد رأس المال البشرى وحُسن الاستفادة منه فى عملية التنمية البشرية المستدامة . إذ أن الانسان بطاقاته وقدراته منطلق التنمية وأداتها, مثلما هو هدفها النهائى وغايتها (نغم حسين نعمة , 2011).

إذ يعد مجتمع المعرفة المجتمع القائم والقادر على إنتاج واستغلال المعرفة محليا وتطبيقها ونشرها معتمدا فى ذلك على ما لديه من موارد وإمكانات ذاتية محلية , علاوة على كون صناعة المعرفة قطاعا اقتصاديا قائما بذاته (منال صبحى محمد ,2012). وبذلك فرض مجتمع المعرفة نفسه بقوة على حركة تطور المجتمعات الإنسانية التى لابد لها أن تتأثر بإرادتها أو رغما عنها , وتتفاعل معه إذا أرادت لنفسها البقاء .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مجتمع المعرفة تنحصر مشكلته الأساسية فى مواجهة معرفة متفجرة بإيقاعات متسارعة فى كافة المجالات العلمية والتقنية , وبالتالى صار تنظيم المعرفة وانتاجها ونشرها وتوظيفها من أبرز مهام التعليم , الأمر الذى يتطلب تنمية بشرية قادرة على إنتاج واستهلاك هذه المعرفة (ضياء الدين عبد الشكور زاهر , 2005).

وحتى عند القول بأن التعليم يقف كمدخل حاكما لإقامة ذلك المجتمع المعرفى , فالتعليم بمقدوره أن يصنع اللبنات الأولى لبنية أساسية معرفية تمكننا من الدخول بقوة فى مجال المنافسة العالمية فى مجالاتها المختلفة والجامعة على قمة النظام التعليمى يجب أن تكون مشغولة بهذا, وذلك بانشغالها بتكامل المعرفة , وبإنتاج المعرفة وبتطوير نظم المعلومات المتكاملة والأكثر شمولية لذلك فمهنة التعليم لم تعد هى تحصيل المعارف فى المقام الأول , بل تنمية مهارات الحصول عليها وتوظيفها , وتوليد المعارف الجديدة

وربطها بما سبقها ولا تعنى بذلك إهمال مادة التعليم , بل تقصد به ضرورة التركيز على الأفكار الرئيسية والمفاهيم الأساسية للمادة التعليمية دون الحشو والتفاصيل , فهذا الكم الهائل من المعرفة يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخدمه (وائل وفيق رضوان , 2013). يبدو أن التغييرات التى يشهدها العالم وبالأخص دول الوطن العربى ومنها مصر تقتضى من المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة مراجعة أهدافها بما يتماشى مع هذه التغييرات وتلك التحولات , ومن هنا وجب على الجامعة إعادة النظر فى فلسفتها وأهدافها وبرامجها لتقديم تعليم ينمى المهارات المعرفية والسلوكية والعملية والوجدانية لدى الطلاب .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعرفة تستمد أساسا من سمات تكنولوجيا المعلومات ذاتها , والتى يمكن إجمالها فى النقاط التالية (ربحى مصطفى عليان , 2012):

- أن المعلومات غير قابلة للاستهلاك أو التحول أو التفتت لأنها تراكمية .
- أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد , وتنمية قدرة الإنسانية على اختيار أكثر القرارات فعالية .
- أن سر الواقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات هو أنها تقوم على أساس التركيز على العمل الذهنى , وتعميقه من خلال إبداع المعرفة , وحل المشكلات وتنمية الفرص المتعددة أمام الإنسان .

وعلى هذا يمكن القول أن مجتمع المعرفة فى حالة تنامى مستمر فهو أشمل من أن يضم فرعاً واحداً من فروع العلم وهو يعتمد بشكل أساسى على المعرفة وعلى تعدد المعلومات وتنوعها فهو العنصر الفاعل فى حياة المجتمعات البشرية التى جاء ليكون طوع خدمتها وتيسير سبل معيشتها .

أبعاد مجتمع المعرفة :

وفقاً للتغيرات التى طرأت على المجتمع ظهرت مجموعة من الأبعاد الجديدة لمجتمع المعرفة ويمكن توضيح هذه الأبعاد فى النقاط التالية (http://hem.bredband .net /l dcc/ s2 / s 142.htm):

1- البعد الأقتصادى : تعد المعلومة فى مجتمع المعرفة هى السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسى للقيمة الاقتصادية وإيجاد فرص العمل , وهذا يعنى أن المجتمع الذى

ينتج المعلومة ويستعملها فى مختلف ميادين اقتصاده ونشاطاته هو المجتمع الذى يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه .

2- البعد التكنولوجى : مجتمع المعرفة يعنى انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها فى مختلف مجالات الحياة ، وهذا يعنى ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب ظروف كل مجتمع ، كما يعنى البعد التكنولوجى توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها فى متناول الجميع .

3- البعد الاجتماعى : إذ يعنى مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية فى المجتمع وزيادة مستوى الوعى بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومات ودورها فى الحياة اليومية ، والمجتمع هنا مطالب بتوفير المعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد مع تطوير مهارات الأفراد .

4- البعد الثقافى : إذ يعنى مجتمع المعرفة إعطاء أهمية كبيرة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة فى توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة فى المجتمع ، كما يعنى نشر الوعى والثقافة فى الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل .

5- البعد السياسى : يهتم مجتمع المعرفة بمشاركة الجماهير فى اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية أي مبنية على استعمال المعلومة ، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث الإ بتوسع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسى مبنى على الديمقراطية والعدالة والمساواة والمشاركة السياسية الفعالة .

وعلى هذا تكمن القوة الحقيقية فى إمتلاك المعرفة والمعلومة وكيفية استثمارها أو تسويقها وهنا تظهر قدرة المجتمعات وتفوقها على بعضها البعض فصاحب المعلومة هو صاحب النفوذ وهو الأقوى والأقدر على المنافسة فشمول مجتمع المعرفة على مختلف الابعاد الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تعمل على نشر المعرفة وسهولة تداولها يفرض على المجتمع وبخاصة مؤسساته التعليمية بما فيها الجامعى التعاطى معه والاستجابة له والاستفادة منه فى مختلف نواحى الحياة .

متطلبات مجتمع المعرفة :

يتطلب ظهور مجتمع المعرفة توافر إمكانات خاصة تهيئ الفرصة للاضطلاع بالأعمال والأنشطة الجديدة التى تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة واعتبارها سلعة

تجارية تعرض للبيع والشراء وتكون مصدر دخل للمجتمع المنتج لها ويمكنها الصعود فى وجه المنافسة العالمية كأى سلعة أخرى, وبطبيعة الحال فإن هذه الأعمال ستكون ذات طابع خاص ومتميز وتعتمد على أدوات ووسائل وأساليب جديدة تحتاج إلى توافر نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب مع الظروف والأوضاع الجديدة ويؤهل للقيام بالمهام الصعبة التى سوف تستخدم فيها هذه المعرفة وهى مهام تتصل بشكل مباشر بتقديم الخدمات العامة التى سوف تمتد إلى مجتمعات ومناطق بل وإلى أشخاص لم يكونوا يحصلون عليها من قبل (وفاء إبراهيم الصادق , 2015).

وبالتالى يترتب على الانفجار المعرفى "ثورة المعلومات" مجموعة من المتطلبات يجب أن تأخذ بها السياسات التعليمية فى مجال التعليم (وائل وفيق رضوان , 2013):

- تنمية قدرة الطلاب على استخدام وتوظيف المعلومات والقدرة على معالجة المعلومات .
- تحسين متوسط نصيب الطالب من الأجهزة التكنولوجية الحديثة وبخاصة الكمبيوتر بحيث تتحسن قدرة استخدامه لهذه الأجهزة استخداما مباشراً ينمى مهاراته ومعارفه التكنولوجية .
- استخدام طرق التدريس والتقويم الحديثة والأكثر توظيفا لتكنولوجيات التعليم الحديث وشبكة الانترنت حتى يتعود الطلاب على نظم التعليم الالكترونى والوسائط المتعددة فى التعليم .
- تنمية القدرة على التعلم الذاتى , بحيث يصبح الطلاب أكثر قدرة على الاستمرار فى عملية التعلم ذاتيا بالاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة وشبكة الانترنت .

وأوصت دراسة (منال صبحى محمد) بتوفير عديد من المتطلبات لبناء مجتمع المعرفة من بينها:

- توسيع مفهوم ديمقراطية التعليم .
- تأكيد مبدأ وحدة المعرفة الإنسانية وتقارب العلوم وتكاملها .
- توسيع المدار الزمانى والمكانى للتعليم والتعلم .
- تعظيم الإفادة من توظيف التكنولوجيا المتطورة فى عمليتى التعليم والتعلم .

وأضاف كل من(شبل بدران ,2005,فايز مراد مينا,2006, أحمد شوقى,2007) مجموعة من المتطلبات هى كالآتى :

1- تنمية الإبداع والإفادة من طاقات جميع البشر الإبداعية إلى أقصى الحدود .

2- يتحتم على التعليم أن يواكب التغيرات المعرفية وأن يسهم فى إحداثها .

3- إقامة نظام تعليمى جيد يواكب التغيرات المعرفية ليحقق أعلى معدلات الجودة فى التنمية الشاملة الذى يعد أهم متطلبات ومقومات مجتمع المعرفة .

لهذا فإن من أهم الخطى فى تشييد مجتمع المعرفة العربى الحديث والعمل على نموه بإطراد تطوير التعليم العالى والبحوث العلمية فى ظل التطورات العالمية الحديثة بانتهاج الطرق الفعالة للانتفاع من وسائل المعرفة . وتفعيل التضامن العربى فى هذا المجال . والأمة العربية فى وضع فريد يؤهلها لتشهد ظهور جيل جديد من المعلمين والباحثن والمتعلمين الذين يتحلون بقيم مجتمع المعرفة الحديث نتيجة العوامل الثقافية والتراثية المتراكمة عبر عصور من الحضارة والتقاليد القائمة (مجتمع المعرفة العربى ودوره فى التنمية , 1425).

وعلى هذا يمكن القول أن أى مجتمع يريد أن يحقق مجتمعا معرفيا ويعمل على بنائه عليه أن يهتم بداية بمؤسسات التعليم العالى وبخاصة الجامعات لأنها المؤسسات القادرة على توليد المعرفة ونشرها وتوظيفها لقدرتها على تزويد المجتمع بالأفكار وبالكوادر العلمية المؤهلة , فإذا قامت المؤسسات التربوية والتعليمية وعلى رأسها الجامعة بإتخاذ بعض الإجراءات التى تساهم فى تحسين جودة المعرفة وتطوير بعض البرامج واللوائح والقوانين يمكنها تحقيق مجتمع المعرفة وإقامة متطلباته .

العوامل التى ساهمت فى إقامة مجتمع المعرفة :

هناك عدة عوامل ساهمت فى انتشار المعرفة وبالتالى ضرورة إقامة مجتمع المعرفة منها ما يلى (ربحى مصطفى عليان , 2012):

1- التقدم فى مجال التقنيات الحديثة من الوسائط المتعددة ،الانترنت ،وثورة الاتصالات والتكنولوجيا النقالة .

2- العولمة .

3- التفاعل بين التقنيات الحديثة والعولمة مما ساعد على ربط العالم بعضه ببعض بصورة مذهلة .

4- الأحداث العالمية سواء كانت ناتجة عن وقوع كوارث طبيعية أو حروب أهلية أو غيرها .

فالبعض يرى أن بناء مجتمع المعرفة يحتاج إلى تطوير المحتوى التعليمى كأولوية لتطوير النظم التعليمية , وذلك نظرا للأسباب الرئيسية التالية (وفاء إبراهيم الصادق , 2015):

1-التنوع الواسع لمحتوى المعلومات بجانب حدة التشعب والتداخل , نتيجة للاندماج الشديد بين العوامل العلمية والتكنولوجية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية , علاوة على الجوانب التشريعية والتنظيمية والقانونية .

2-تسارع المتغيرات التكنولوجية ونقلاتها النوعية , وقد تشابكت هذه المتغيرات مع متغيرات عديدة أخرى لا تقل عنها حدة , على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

3-جدة المشاكل والحاجة إلى حلول مبتكرة لها إذ أن معظم القضايا ذات الجدل هى من قبيل الأمور المستحدثة التى لم يعهدها العالم العربى من قبل , والتى تتطلب رؤى وحلولا مبتكرة .

فتفاعل كل تلك العناصر من الطبيعى أن ينتج مجتمعاً مثل مجتمع المعرفة فأمام كل هذه التغييرات والمستحدثات التكنولوجية وتحديات العولمة والثورة المعلوماتية التى عمت أرجاء العالم كان لابد من حدوث انفجارا معرفيا والذى أدى بدوره إلى قيام مجتمع المعرفة.

ميزات مجتمع المعرفة :

تتميز مجتمعات المعرفة بعدة ميزات منها ما يلى (عصام يحي الفيلالى ,2012):

1- توافر مستوى عال من التعليم ونمو متزايد فى قوة العمل التى تملك المعرفة وتستطيع التعامل معها .

2- القدرة على الإنتاج باستخدام مجالات وتقنيات الذكاء الصناعى وتحول مؤسسات المجتمع إلى هيئات ومنظمات (ذكية) .

3- الاحتفاظ بأشكال المعرفة المختلفة فى بنوك المعلومات وإمكان إعادة صياغتها وتشكيلها أو تحويلها إلى خطط تنظيمية .

4- وجود مراكز للبحوث قادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة .

5- المساعدة فى إيجاد وتوفير المناخ الثقافى الذى يمكنه فهم مغزى هذه التغييرات والتجديدات ويتقبلها ويتجاوب معها .

وبذلك نجد أن مجتمع المعرفة يضم عديداً من الميزات فهو يعمل على إحتواء كل جديد واستخدامه لصالحه وتطوير قدرات أبنائه وتطويع جل المنتجات العلمية والتكنولوجية والمعرفية لإثرائه .

واقع الجامعات المصرية فى ظل مجتمع المعرفة :

إن نظام التعليم الجامعى بشكله الحالى لم يعد يتناسب مع مقتضيات العصر ، ومع التقدم العلمى والمعرفى والتكنولوجى فى مجال الاتصالات والمعلومات ، والذى أدى إلى استحداث وسائل جديدة للتعليم بدأت تجد طريقها إلى العملية التعليمية ، كما أن هذه التحديات فرضت على التعليم الجامعى عديدا من العوامل مثل عجز التعليم العالى عن استيعاب عشرات الآلاف من طلاب المرحلة الثانوية ، وضعف التمويل اللازم الناجم عن العجز فى الموازنة العامة للدولة , ومحدودية البرامج والتخصصات ونمطية أساليب التعليم الجامعى وضعف جودة أداء مؤسسات التعليم الجامعى , كل هذا ساعد على وجود مجموعة من المتغيرات التى تدعو إلى أهمية التوسع فى التعليم الجامعى مثل تغيير طبيعة العصر وبروز إدارة المعرفة واقتصادها , وتزايد أخطار الثورة التكنولوجية للمعلومات على التعليم الجامعى المصرى وتفاقم المشكلات الإدارية والتنظيمية بالتعليم الجامعى بمصر ، وعدم تحقيق ترتيب عال بين الجامعات العالمية , وتراجع تحقيق التنمية فى أداء مؤسسات التعليم الجامعى , وما ينجم عنه من تعارض إمكانات خريجى التعليم الجامعى مع مطالب سوق العمل , فضلا عن تردى مستوى مناهج التعليم الجامعى , وفقدان استقلالية الجامعات (عفاف محمد جايل , 2015).

وقد تعددت الدراسات العربية التى اهتمت بالكشف عن أوجه القصور فى تعليمنا الجامعى العربى , ومن هذه الدراسات دراسة (محمود كامل الناقة, 2005) ومن بين مظاهر القصور ما يلى :

- الاعتماد اساسا على أسلوب المحاضرة فى التدريس بالرغم من عيوب هذا الاسلوب, ثم على كتاب الاستاذ أو مذكراته كوسيلة لاستيعاب المحاضرة وهى ملخصات لا تعمق علما ولا تثير فكرا وسرعان ما تنسى عقب الامتحان .
- امتحانات لا تقيس الإ ما استظهره الطلاب من معلومات الكتب أو المذكرات ويجرى الامتحان مرة واحدة فى آخر العام أو فى آخر الفصل الدراسى , أما وسائل

التقويم التى ينبغى أن تتم على مدار العام بوسائل متنوعة , فلا تكاد توجد إلا فى القليل النادر .

- أصبح الهدف النهائى من العملية التعليمية النجاح فى الامتحان أيا كانت وسائله أما تنمية الفكر واتخاذ الوسائل لتكوين مواطن يحب المعرفة ويبحث عنها ويتأملها ويضيف إليها , مواطن على دراية بتراثه وقضايا وطنه واحتياجاته ومشكلاته ,فإن كل ذلك يكاد يكون شعارات .
- ازدادت الأعباء الملقاة على أعضاء هيئة التدريس , فكثير منهم يتحمل ثلاثة أمثال نصابه من المحاضرات فى أكثر من كلية تغطية للعجز , ولم يعد هناك وقت للتفاعل الأكاديمى بين رجال الجامعات , ومن ثم ظهر أثر كل ذلك على مستوى الطلاب العلمى والعملى والفنى وعلى شخصية الطالب كباحث ومفكر .

ومن خلال ما سبق يمكن عرض بعض القضايا التى تواجه الجامعات والهدف المنشود من هذه القضايا والمكمل لدورها التنموى (حسين محمود بشير , 2002):

1. ضعف قدرة الجامعات المصرية بوضعها الراهن فى مجال إنتاج ونقل واستثمار وتوطين التكنولوجيا , ويمكن التغلب على ضعف قدرة الجامعات المصرية من خلال تحقيق ذلك الهدف الأ وهو اعتبار مراكز التميز والوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص بمثابة بيوت خبرة تتضمن معلومات كافية عن التطورات التكنولوجية العالمية وإنشاء مراكز جامعية لتيسير نقل واستيراد التكنولوجيا وإنشاء حاضنات تكنولوجية بالجامعات تسهم فى تطوير التكنولوجيا المستوردة وجعلها صديقة للبيئة .
2. عدم وجود قياس دقيق للحكم على نواتج العملية التعليمية على مستوى عضو هيئة التدريس أو على مستوى البرنامج التعليمى أو على المؤسسة الجامعية ذاتها , ويتطلب ذلك اتخاذ آليات فاعلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية والخدمية بالجامعات المصرية لمقابلة المواصفات العالمية المطلوبة للجودة والاعتماد ويأتى على رأسها إنشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم الجامعى واعتماد المؤسسات الجامعية .
3. اقتصار الجامعات على البيئة المحلية وتباعد فلسفة التعليم الجامعى فى مصر عن السمات والمعطيات التى انتجتها ظاهرة العولمة ومتطلبات التدويل وتنمية

التعاون والتبادل العلمى بين الجامعات المصرية والعربية والأجنبية , وتيسير تبادل البعثات والمهمات العلمية للأساتذة والباحثين , بالإضافة إلى تبادل زيارات الطلاب, وإضفاء البعد الدولى على المناهج والمقررات الدراسية بالجامعات المصرية , وإنشاء فروع للجامعات المصرية فى الخارج لتعليم أبناء الجاليات العربية وغيرها , وكلها آليات لتدويل وعولمة الجامعات المصرية .

4. تركيز الجامعات المصرية على السوق المحلى فقط , واهتمام الجامعات المصرية ببيع منتج واحد وهو التعليم وإعداد الكوادر البشرية فقط ,وهو يمثل أحد الخطوط العشرة لمنتجات الجامعة . ويمكن التغلب على ذلك من خلال التوسع فى المنتجات والخدمات الجامعية وتطويرها بصورة مستمرة , وحل مشكلات البيئة وإرضاء المستفيدين من الجامعة وتحقيق فعاليات التكلفة الجامعية وربط التكلفة بالمكاسب المحققة لكل منتج أو خدمة تعليمية بحثية أو اجتماعية , وتحقيق أعلى عائد من الاستثمارات الجامعية بما يتناسب مع أهداف الجامعة ومواجهة المنافسة الداخلية والخارجية , ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال تبنى صيغ جامعية حديثة مثل الجامعة المنتجة .
5. عدم الأخذ بآليات حديثة للتقارب بين الجامعات والمؤسسات الإعلامية المختلفة ويمكن التغلب عليها باستحداث آليات حديثة للتقارب بين الجامعات ومؤسسات الإعلام .

فلا يسعنا الوقوف مكتوفى الأيدى أمام ضعف قدرة الجامعات المصرية فى المجال التكنولوجى بشكل عام وغيره من المجالات فيمكننا إنشاء مراكز تعاون مشترك مع الدول المتقدمة فى هذا المجال ومحاولة استيراد أو صنع تلك التكنولوجيا محليا بأدوات صديقة للبيئة أو من خلال الإستفادة من خبرات الدول المتقدمة والدول الأجنبية فى هذا المجال .

كما أن كثيراً من المحللين والمراقبين للعملية التعليمية يقولون بضعف أدوات القياس والتقويم فى الجامعات المصرية وهذا أمر بالغ الخطورة إذ ما فائدة التعليم إذ لم يكن هناك أداة لمعرفة وقياس مدى حدوث التعلم ؟ لذلك نهيب بالقائمين على العملية التعليمية فى الجامعات المصرية عدم الأخذ بوسيلة واحدة لقياس عملية التعلم عند الطلاب مثل اختبارات نصف العام أو آخر العام لأن تلك الطريقة لا تؤدى إلى قيام

مجتمع معرفة ولا حتى إنشائه من الأساس بل على العكس هى توجد نظاما نمطيا لا يؤدى إلى تعليم ولا إلى تعلم ؛ لذا على القائمين على العملية التعليمية محاولة الاستفادة بكل المعطيات الدولية وكل المتغيرات المجتمعية وكل التطورات العالمية من تقدم علمى وتكنولوجى ومعرفى وتطور فى وسائل الاتصالات والعولمة فى إقامة مجتمع معرفة غنى بكل تلك المعطيات والتطورات .

دور الجامعة فى مجتمع المعرفة :

كانت الجامعات منذ نشأتها – باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الهادفة إلى إعداد الأفراد – مسايرة التغيير للمجتمعات سواء بالأفكار التى تنتجها أو الخريجين الذين تكونهم, أما الآن فإن الجامعة ذاتها أصبحت عرضة للتغيير , والمؤسسات إما أن تتغير لتواكب مسيرة الأحداث أو تتلاشى , والجامعة كغيرها من المؤسسات يجب أن تتغير – كلما كان التغير ضروريا – ضمانا لبقائها واستمراريتها حتى تواكب الجامعة الأحداث الجارية ومن هنا وجب عليها الآتى(منال صبحى محمد ,2012):

1- تعمل على التوصيل الفعال للمعرفة إلى المحتاجين إليها (التدريس).
2- تحرص على الإنتاج المستمر للمعرفة (للبحث العلمى والاحتفاظ به) .
3- تحرص على تطبيق المعرفة لحل المشاكل التى تعانيها ميادين الحياة (خدمة المجتمع والحياة العامة) .

فإذا قامت الجامعة بذلك تكون حققت دورها المنوط بها طبقا لوظائفها التقليدية الثلاث الرئيسية : التدريس ، البحث العلمى , خدمة المجتمع . ويرى البعض أنه حتى تستطيع الجامعة مواكبة متطلبات مجتمع المعرفة عليها أن تقوم بالأدوار الجديدة للجامعة والتى يمكن إجمالها فى الآتى (وفاء إبراهيم الصادق , 2015):

1- إعادة النظر فى رسالتها بتقديم معارف ومهارات تخصصية عالية المستوى للمتعلمين والاستجابة للحاجات المعرفية المتزايدة لهم بعد التخرج وتقديم برامج تنمية مهنية مستدامة .
2- تطوير المناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم .
3- تطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات فى التعليم الجامعى .
4- استيعاب متطلبات العولمة .

5- أن تؤدى مؤسسات الجامعة مهامها على مستوى من الجودة لضمان تقديم تعليم جيد .

6- إصلاح إدارة مؤسسات التعليم العالى .

ولكى نسارع فى نقل المجتمعات العربية إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة علينا القيام بالآتى (ربحي مصطفى عليان ,2012):

1. تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وذلك بالاعتماد على تكنولوجيات مناسبة , وبتكلفة معقولة تستطيع الدول العربية المختلفة تحملها دون إرهاق موازنتها أو تحمل ديون باهظة قد تحتاج إلى سنوات طويلة لسدادها , وكذلك دون وضع فوائد وأعباء إضافية كبيرة على موازنات الدول فى السنوات القادمة .
2. تطوير الخطط اللازمة لبناء المجتمع المعلوماتى , الأمر الذى يحتاج إلى دعم سياسى وإعطائه الأولوية ضمن برامج الدولة , ذلك أنه لا يمكن تحقيق التنمية البشرية الضرورية أو تأسيس البنية التحتية الملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون توافر الدعم من أعلى المستويات المسئولة فى الدولة وزيادة الوعى بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المؤسسات المختلفة .
3. توفير إمكانية الاتصال للمجتمعات العربية ذات الدخل المنخفض وبتكلفة رخيصة. ويمكن الاعتماد على أجهزة حواسيب وأجهزة اتصال ذات تكنولوجيا أقل تطورا لتعليم سكان المناطق الفقيرة أساسيات الحاسوب وتطبيقاته واستخداماته , والاتصال مع شبكة الانترنت , بحيث يتم الحصول على هذه الأجهزة من المؤسسات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ذات المقدرة على تطوير مقتنياتها من التكنولوجيا , إضافة إلى التبرع بالأجهزة الأخرى إلى المراكز المجتمعية المذكورة .
4. تحرير قطاع الاتصالات , مع مراقبة كلفة الخدمات , ذلك أنه يصعب توفير الشبكات الرقمية اللازمة لتبادل المعلومات والتى تتطور بسرعة هائلة دون إجراء عملية التحرير , حيث لا تستطيع مؤسسات الاتصالات الحكومية القيام بذلك . ولعل من أهم عوامل انتشار استخدام الانترنت من قبل فئات المجتمع المختلفة هو تعرفة الاستخدام , والتى تحتاج إلى تحقيق عنصر المنافسة فى تقديم هذه

الخدمة لتخفيض سعرها . وحتى لا يتم احتكار السوق من قبل شركة واحدة أو شركتين قد تتفقان على وضع سعر مرتفع , فلابد من المراقبة الحثيثة من الحكومة أو من هيئات رقابة الاتصالات , لتوفير هذه الخدمات بسعر معقول ومتناسب مع دخل المواطنين .

5. تثقيف المواطنين بأساسيات الحاسوب والاتصالات (أنظمة التشغيل ومعالجة الملفات , ومعالج الكلمات , والجداول الالكترونية , والانترنت , وغيرها) لتمكينهم من التعامل مع الحكومة الالكترونية عند إنشائها , ومساعدتهم على إنجاز معاملاتهم والحصول على الخدمات المختلفة الكترونيا .
6. تأهيل الموظفين فى القطاعات المختلفة للتحول إلى نظام الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وغيرها من التطبيقات , وإعادة النظر فى جميع إجراءات التعامل ما بين المواطن والجهات الحكومية المختلفة لتحقيق إمكانية الانتقال إلى البيئة الالكترونية .
7. إعادة هيكلة التعليم العام (الحكومى فى المدارس) بغية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التدريس , وإدراج الحاسوب والاتصالات ضمن المناهج المدرسية الأساسية , وكذلك تقوية معرفة الطلبة باللغات الأجنبية وبخاصة اللغة الانجليزية . وتوفير إمكانية التعلم والتعليم عن بعد .
8. إعادة هيكلة التعليم العالى لجعله قادرا على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إعداد الطلبة فى التخصصات المختلفة , مواءمة برامج الدراسة , نوعية الخريجين , إدخال التكنولوجيا فى التخصصات الجامعية المختلفة , تركيز الجامعات على تخصصات مختلفة يكمل بعضها بعضا ,إلخ) وذلك فى ضوء حاجات السوق المحلية العربية , وكذلك التركيز على المهارات الأساسية كالاتصال والإبداع والمبادرة وغيرها فى التعليم العالى .

فإذا قامت الدول العربية والجهات المعنية بها خاصة منظومة التعليم العالى وعلى رأسها الجامعات المصرية بتطبيق تلك الخطوات وهذه الاستراتيجيات سوف تؤدى إلى حدوث نقلة نوعية فى مجتمع المعرفة فى معظم الدول العربية ومنها مصر وبالتالى تتحول إلى مجتمعات معرفة قادرة على مجاراة الزخم المعرفى فى كافة المجالات والقطاعات فى مختلف أنحاء العالم .

الجهود المبذولة لتطوير التعليم الجامعى :

هناك بعض الجهود المبذولة فى الوطن العربى بشكل عام وفى مصر بشكل خاص لتطوير التعليم الجامعى منها ما يلى (سمير القطب ,2008):

1- إدخال نظام التعليم عن بعد ونظام الانتساب الموجه .

2- استخدام شبكة الانترنت فى التعليم الجامعى .

3- تطوير تخصصات جديدة تتناسب مع حاجات سوق العمل .

4- اعتبار الجامعات ومؤسسات التعليم العالى كبيوت خبرة .

لتعزيز دور مؤسسات التعليم والتربية والتكوين فى ترقية دور الموارد البشرية المؤهلة وذات الخبرات فى ظل الاقتصاد الجديد الذى يعتمد على الأفكار(اقتصاد المعرفة) , ونشاطات البحث والتطوير, فلابد من تبنى مجموعة من الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك منها (زايرى بلقاسم,2005):

1. **إعداد الموارد البشرية المؤهلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والشبكات والاتصالات , وإعادة النظر فى المناهج التعليمية وتعزيز بيئة الإبداع والابتكار وروح المبادرة , وتعزيز جهود البحث والتطوير داخل الجامعات والمعاهد التعليمية وداخل الشركات .**
2. **تحسين البيئة التشريعية وإيجاد الأطر القانونية التى تعزز استقلالية مؤسسات التعليم .**
3. **إيجاد البنية الأساسية للمعلومات والاتصالات , دعم أسعار أجهزة الحاسوب الشخصية , نشر خدمات الانترنت , وتخفيض كلفة الاتصالات للباحثين وللطلبة داخل المؤسسات التعليمية .**
4. **تنويع وسائل تمويل مؤسسات التعليم وتبنى أنماط التسيير والتنظيم التى تتلاءم مع التحولات الأخيرة فى مجال الإدارة والتسيير .**
5. **تعزيز جهود التعاون مابين مؤسسات التعليم والمحيط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى من خلال إيجاد أشكال حديثة للتعاون واستغلال نتائج البحث كالتحالفات الاستراتيجية المعروفة . وتعزيز جهود التعاون الإقليمى بين الدول العربية والتنسيق مع الجهود الدولية والإقليمية الأخرى وتبادل الخبرات والتجارب التى تساعد على ترقية أداء مؤسسات التربية والتعليم .**

وبالتالى يمكن للتنمية البشرية المستدامة أن تتيح فرصا كثيرة للاندماج فى اقتصاد المعرفة خاصة إذا أحسنت الانتقال السريع والتحول الإيجابى فى جميع الميادين ذات الصلة بهذا الاقتصاد الجديد ولن يتأتى ذلك الإ إذا ركز صناع القرار على محورين أساسيين هما (سالمى جمال , 2004):

أولا إيجاد مناخ تكنو – اقتصادى مناسب لاكتساب واستغلال المعرفة وفى هذا المجال يمكن التركيز على ما يلى :

1. تطوير قاعدة مهارات محلية فى مجال إنتاج البرامج المعلوماتية واستعمالها بإيجاد صناعة محلية لها .
2. جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فى التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال .
3. تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها .
4. تعميم استخدام الانترنت .
5. إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكرى .

ثانيا: وضع استراتيجية واضحة للتنمية البشرية المستدامة قادرة على دمج البلاد فى اقتصاد المعرفة ويمكن إجمال ملامح هذه الاستراتيجية فيما يلى :

1. إعادة هيكلة الإنفاق الحكومى العام وترشيده فى سبيل إجراء زيادة حاسمة فى الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة .
2. تثمين دور التعليم .
3. القضاء على أمية الحرف والفكر مع الاهتمام بالتعلم مدى الحياة .
4. التخفيف من الفقر والحرمان وتأمين الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية .
5. القضاء على الهوة المعرفية بين الرجال والنساء .

المقترحات والتوصيات :

1- التوسع فى نظم التعلم الحديثة مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد .
2- توفير المناهج والكورسات Courses على الشبكة العنكبوتية Online .
3- القيام بمشروعات تنمية مهنية مستدامة للخريجين من خلال رابطة خريجى الجامعات المصرية وغيرها .
4- سن القوانين التى تسهل الإستفادة من البيئة المحلية وأدواتها فلا تؤدى إلى عرقلة أو خنق عملية التعلم .

5- إنشاء شبكة انترنت لتسهيل التواصل والإتصال بين الطلاب بعضهم البعض وبين الطلاب ومعلميهم .

6- إنشاء صندوق تعاون دولى معرفى بين مختلف الدول لتبادل الخبرات والتجارب والنتائج ذات الصلة بمجتمع المعرفة .

المراجع

أحمد سيف حيدر(2008) : "دور العملية التعليمية فى تنمية مهارات التفكير الابتكارى لدى طلبة كلية التربية جامعة زمار" ، المؤتمر العلمى الثانى الدور المتغير للمعلم العربى فى مجتمع الغد –رؤية عربية ، كلية التربية , جامعة أسيوط.

أحمد شوقى (2007): "وحدة المعرفة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية (اجتهادات مجازفة)" المؤتمر السنوى الثالث التعليم عن بعد ومجتمع المعرفة ، متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير , القاهرة ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة عين شمس ، 5–7 يوليو.

حسن مصطفى حسن(2019) : "دور التعليم الجامعى فى بناء اقتصاد المعرفة فى المجتمع المصرى – دراسة تحليلية "، مجلة دراسات تربوية ونفسية ، مجلة كلية التربية بالزقازيق ، العدد (102) ، الجزء الثانى .

حسين محمود بشير(2002) : "نحو جامعة مفتوحة مصرية" , المؤتمر القومى السنوى التاسع (العربى الأول) , مركز تطوير التعليم الجامعى العربى عن بعد , رؤية مستقبلية , جامعة عين شمس , القاهرة , 17–18 ديسمبر.

ديو بولد ب فان دالين (1996): مناهج البحث فى التربية وعلم النفس , (ترجمة) محمد نبيل نوفل وآخرون , ط 6 , القاهرة , الأنجلو المصرية .

ربحى مصطفى عليان(2012) : "مجتمع المعرفة مفاهيم أساسية" ، المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ، الدوحة ، 18 –20 نوفمبر.

زايرى بلقاسم (2005): "أثر العولمة على تمويل وتنظيم إدارة المؤسسات التعليمية فى الوطن العربى" ،الرياض ،كلية التربية , جامعة الملك سعود ، مجلد (2).

سالمى جمال (2004): "أثر التنمية البشرية المستدامة فى تحسين فرص اندماج الجزائر فى اقتصاد المعرفة ", الملتقى الدولى حول التنمية البشرية وفرص الاندماج فى اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية , كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة ورقلة 9–10 مارس.

سمير القطب (2008): "فلسفة التميز فى التعليم الجامعى تجارب عالمية" , مجلة مستقبل التربية العربية , مجلد (50) , العدد (14).

شبل بدران (2005): "إصلاح التعليم الثانوى بين ضرورة المشاركة المجتمعية ومتطلبات مجتمع المعرفة" ، المؤتمر العلمى السنوى السادس ، المشاركة وتطوير التعليم الثانوى فى مجتمع المعرفة – رؤى مستقبلية ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، 9-10 يوليو.

شبل بدران(2012) : "التعليم وتحديات المستقبل" , المؤتمر العلمى الدولى الأول – رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة , كلية التربية ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة, جامعة المنصورة , مجلد (1).

ضياء الدين عبد الشكور زاهر(2005) : "التكنولوجيا الرقمية وتأثيرها فى تجديد النظم التعليمية ", مؤتمر المعلوماتية والقدرة التنافسية للتعليم المفتوح ، رؤى عربية تنموية ، القاهرة ، مركز التعليم المفتوح ، جامعة عين شمس ، 26-28 أبريل.

عصام يحي الفيلالى (2012): "أثر معطيات ومظاهر مجتمع المعرفة على الطفل صحيا واجتماعيا ونفسيا" ، سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة ، الإصدار الرابع والاربعون ، مركز الدراسا ت الاستراتيجية ، جامعة الملك عبد العزيز.

عفاف محمد جايل (2015):" التخطيط الاستراتيجى لتنمية مهارات خريجى التعليم الجامعى لمواجهة المتطلبات المتجددة لسوق العمل فى ضوء اقتصاد المعرفة" , مجلد (22) , العدد (95), المركز العربى للتعليم والتنمية .

على بن الحسن الهنائى (1987) : المنجد الأبجدى , ط5 , بيروت , دار الشروق .

فايز مراد مينا (2006): "التربية فى الأمة العربية ومجتمع المعرفة" ، مؤتمر التربية فى مجتمع المعرفة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة.

12- فرانشيسكو خافيير(2011) : مدن المعرفة ، (ترجمة) خالد على، الكويت ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد (381).

كريمة محمود شاكر(2014) : "الدور التنموى للجامعة فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة – دراسة تقويمية" , رسالة ماجستير, كلية التربية , قسم أصول تربية , جامعة أسيوط .

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزى (2005): معجم القاموس المحيط ، لبنان ، دار المعرفة.

محمد إبراهيم منتصر(2014) : "الاستعداد للمستقبل ،تنمية مجتمع المعرفة والابتكار وشروط الانتقال إلى اقتصاد المعرفة فى الوطن العربى (مصر – دراسة حالة) "،مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط.

محمود كامل الناقة (2005): "تجربة الجامعات المصرية فى إعداد وتكوين المعلم الجامعى", المؤتمر القومى , السنوى الثانى عشر (العربى الرابع) لمركز تطوير التعليم الجامعى تطوير أداء الجامعات العربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد , 18–19 ديسمبر , كلية التربية , جامعة عين شمس , الجزء الاول.

منال صبحى محمد(2012) : "دور نظامى التعليم المفتوح والتعليم عن بعد فى بناء مجتمع المعرفة العربى" ، المؤتمر الثالث والعشرون الحكومة والمجتمع والتكامل فى بناء المجتمعات المعرفية العربية ، الاتحاد العربى للمكتبات والمعلومات ووزارة الثقافة والفنون والتراث القطرية ، الدوحة ،جزء (2) .

ميادة السيد حسين (2017): "تصور مقترح لتوظيف حدائق التكنولوجيا فى تطوير التعليم الجامعى لتحقيق متطلبات اقتصاد المعرفة" , رسالة ماجستير, كلية التربية, قسم أصول التربية , جامعة عين شمس .

نغم حسين نعمة(2011) :"إدارة المعرفة ودورها فى بناء المجتمع المعرفى وتحقيق التنمية المستدامة – تطبيقات مختارة لتجارب عينة من الدول العالمية والعربية" – مجلة كلية الإدارة والاقتصاد , العدد (4) .

وائل وفيق رضوان (2013): "تصور مقترح لتفعيل دور الإدارة المدرسية بالتعليم قبل الجامعى فى ضوء التحديات المجتمعية المعاصرة ", المؤتمر العلمى الدولى الأول , رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة , جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة , كلية التربية , 20–21 فبراير.

وفاء إبراهيم الصادق(2015) : "تطوير دور الجامعات المصرية لبناء مجتمع المعرفة فى ضوء خبرة ألمانيا" ، مجلة كلية التربية ،كلية التربية ، جامعة طنطا ، العدد (58). on the internet available at : http :// hem .bredband .net /l dcc/ s2 / s 142.htm